مجلة زراعة الرافدين ISSN:2224-9796(Online) ISSN: 1815-316X(Print) المجلد(٤٠) الملحق(٤)٢٠١٢

اثر الصادرات والاستيرادات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في اقطار عربية مختارة للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٠

راميا عامر خليل
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات جامعة الموصل- العراق
ramiaalalaf@yahoo.com

الخلاصة

تعتبر الصادرات والاستيرادات الزراعية من الأنشطة الاقتصادية المهمة في العديد من الأقطار العربية ، وذلك من خلال الدور الذي تؤديه في توفير السلع الزراعية والغذائية لسد العجز الحاصل في المنتجات الزراعية وتلبية الزيادة الحاصلة في الطلب على هذه المنتجات وسد الفجوة بين العرض والطلب بسبب زيادة عدد السكان وارتفاع المستوى ألمعاشي لدى المواطنين فضلا عن توفيرها للمواد الأولية الزراعية اللازمة في عملية الإنتاج الزراعي اذ إن زيادة الصادرات الزراعية تؤدي إلى زيادة عوائد النقد الأجنبي والتي تستخدمها البلدان النامية في تنفيذ برامجها التنموية ، تتمثل مشكلة البحث في القيد الذي يواجه هذه البلدان والذي يتمثل في تدني مقدرتها على زيادة وتنويع إنتاجها وصادراتها الزراعية ويهدف البحث إلى تقدير وتحليل اثر الصادرات والاستيرادات الزراعية في نمو الناتج الزراعي وما لها من تأثيرات متباينة في أداء اقتصاديات البلدان النامية ومن اجل إثبات فرضية الدراسة والتي مفادها ان الواردات الصادرات الزراعية تأثيرات متباينة في تحقيق النمو الزراعي تم اعتماد أسلوب التحليل الخطي المتعدد وباستخدام القوانين الرياضية والإحصائية والقياسية لبناء النموذج القياسي القابل للتحليل وقد تبين من نتائج التحليل إن للصادرات الزراعية تأثير غير ايجابي في نمو الناتج الزراعي في الأردن وسوريا وتونس وان للواردات اثر ايجابي في نمو الناتج الزراعي في العراق.

المقدمة

تشكل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاديات الاقطار العربية إذ تسهم الاستيرادات بتوفير متطلبات وحاجات المجتمع من السلع الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة ، كما تورد الصادرات العملات الصعبة من خلال تصدير فائض الإنتاج إلى الخارج ، ومن اجل سير العملية الإنتاجية واستمرارها والمحافظة على معدلات التطوير الاقتصادي والاجتماعي فان التجارة الخارجية تؤدي دورا مهما إذ من خلالها يتم الحصول على ما يحتاجه البلد من تكنولوجيا ومدخلات مصنعة لازمة لتحقيق برامجها التنموية والاجتماعية فضلا عن حاجتها ألماسه التي أخذت تتزايد في الفترة الأخيرة للعديد من السلع الضرورية و لاسيما من السلع الغذائية كونها أصبحت عاجزة عن سد حاجة أسواقها المحلية لذا لجأت إلى الاستيرادات من الأسواق العالمية فضلا عن إن التوسع في الاستيرادات التكنولوجية الحديثة يشجع على التوسع في الاستثمار الزراعي وبالتالي يؤدي إلى تحقيق الإنتاج الأفضل كما ونوعا الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو في الناتج الزراعي في البلدان النامية. تتلخص مشكلة البحث في القيد الذي تواجهه هذه البلدان والمتمثل في تدني مقدرتها على زيادة وتنويع إنتاجها وصادراتها الزراعية وتفاقم استيراداتها بفعل مجموعة عوامل منها داخلية تتمثل في عدم كفاءة أداء سياستها المحلية المتبعة في هذا الشأن ومنها خارجية تتعلق بالظروف الطبيعية التي تسهم بتأثيرات غيرايجابية في زيادة الإنتاج والصادرات الزراعية وحالة اللاتكافؤ في معدلات التبادل التجاري الزراعي المتمثلة في ارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة مقابل تدني أسعار المنتجات الزراعية المصدرة الأمر الذي يجعل سياسات الاستيرادات والصادرات الزراعية ضعيفة التأثير في إحداث تنمية اقتصادية زراعية سليمة فيها ومن هنا جاءت أهمية البحث إذ تعد الاستيرادات والصادرات الزراعية من أهم النشاطات الاقتصادية في البلدان النامية وذلك من خلال الدورالذي تؤديه في توفير السلع الزراعية والاحتياجات من السلع الغذائية وغير الغذائية لسد الفجوة في الطلب المحلي نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى معيشة الافراد فضلا عن توفير المدخلات اللازمة في عملية الإنتاج الزراعي بينما تسهم صادرات السلع الزراعية في زيادة حصيلة النقد الأجنبي التي تستخدمها الدول النامية في تنفيذ برامجها التنموية . يهدف البحث الى قياس وتحليل اثر الاستيرادات والصادرات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في العراق ومصر والأردن وسوريا وتونس للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) ، يعتمد البحث على فرضية مفادها ان للاستيرادات والصادرات الزراعية تأثيرات متباينة في تحقيق النمو الزراعي في البلدان النامية و يعتمد البحث في منهجيته على أسلوب الربط بين اتجاهين رئيسيين الأول (وصفي) يستند إلى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه والثاني كمي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه في تفسير النتائج الكمية لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة ، تعد الصادرات والاستيرادات الزراعية واثرها في النمو الزراعي من المواضيع التي نوقشت مطولاً ومن زوايا متباينة، وبهذا الشأن اهتمت البلدان النامية بدراسة الوسائل الصحيحة واعتمادها لتطوير تجارتها الخارجية الزراعية ولاسيما في

تاريخ تسلم البحث ١٢/ ٩ /٢٠١٢ وقبوله ٢٥/ ٩ / ٢٠١٢

الجانب المتعلق بالصادرات ومن ثم توجيهها نحو الاتجاه الذي يحقق نموها الزراعي ويسهم في توريد اكبر قدر ممكن من النقد الاجنبي اللازم لتمويل متطلبات الاستيراد من السلع الانتاجية والمدخلات الوسيطة في الزراعة. ان الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية الزراعية والنمو أو التنمية الزراعية كانت مجالاً واسعاً للمناقشات والاطروحات المختلفة في منطلقاتها أحياناً والمتباينة في معالجاتها واستنتاجاتها أحياناً أخرى فالاقتصادي Hla myint عام ١٩٥٩ اوضح بأن العديد من دول قارتي اسيا وافريقيا تمكنت من تحقيق الاستغلال الامثل لمواردها المادية والبشرية من اجل انتاج عدد من المحاصيل الزراعية الستراتيجية مثل القمح والرز وتمكنت من تصديرها وذلك نتج بفعل توسع تجارتها الخارجية الزراعية مع العديد من دول العالم، وأكد Lamfalussy عام ١٩٦٣ على اهمية التصدير الزراعي والذي اعتبره احد الوسائل المهمة في تحقيق فائض نقدي في ميزان المدفوعات يسهم في تشجيع الاستثمار الزراعي المحلي ويرفع معدلات نموه (القريشي والدليمي، ١٩٩٠) وفي هذا الشأن ايضا اكد عدد من الاقتصاديين أمثال Chenery وStrout و Tylar و Prebishch وKindleberger عام ١٩٦٦ على ان القيد الخارجي الذي يواجه نمو الزراعة النامية يتمثل في عدم مقدرة صادراتها من توفير النقد الاجنبي الكافي لتمويل متطلبات استيراداتها بفعل مجموعة عوامل منها ترتبط بالسياسات التجارية التي تتبعها البلدان المتقدمة في مواجهة الصادرات الزراعية من البلدان النامية واخرى تتعلق بالظروف الطبيعية المتمثلة بحالات المخاطرة واللايقين التي تكتنف الزراعة النامية فضلاً عن انخفاض اولويات الاستثمار في الزراعة وزيادة معدلات الاستهلاك المحلي بزيادة عدد السكان وذلك اسهم بتاثيرات غيرايجابية في كميات الانتاج الزراعي المتاحة للتصدير وعوائدها(Chenery, وStrout ,١٩٦٦). ان فعالية قطاع التصدير في تحقيق النمو الزراعي تعتمد بشكل رئيس على طبيعة الروابط بين القطاع المعني وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني فاذا كانت هذه الروابط قوية وواسعة فان التصدير الزراعي يكون له تاثير ايجابي وكبير في رفع معدلات النمو الزراعي مثال ذلك توظيف عوائد الصادرات الزراعية في بناء الهياكل الاساسية والبنى الارتكازية الريفية التي تخدم قطاع التصدير لان ذلك يسهم في خفض التكاليف ويتيح فرصا جديدة لتصدير محاصيل اخرى متعددة، فخلال فترة القرن التاسع عشر انشات العديد من دول اوربا الغربية قنوات لنقل منتجاتها الى الاسواق العالمية وذلك اسهم في خفض تكاليف الانتاج وزيادة معدلات التصدير الزراعي (النجفي والقريشي، ١٩٨٨)، اما في الاجل الطويل فقد برهنت الوقائع التاريخية ان الصادرات الزراعية من البلدان النامية لم يكن لها اسهامات فعالة في تحقيق نموها الزراعي ولم يتمكن قطاع التصدير فيها من ان يؤثر بشكل ايجابي في نموها الزراعي ولم تسهم الصادرات في احداث تبدلات مهمة في قطاعاتها الزراعية بقدر ماعرقلت عملية النمو، ومن اجل تفسير هذه الظاهرة أكد الاقتصادي السويدي Myrdal عام ١٩٦٨ على ان صادرات البلدان النامية الى نظيرتها المتقدمة ادت الى افقار وركود البلدان النامية لان رؤوس الاموال الاجنبية المخصصة للاستثمار في الزراعة النامية اهتمت في تنمية المنتجات الزراعية بصيغتها الاولية وطورت قطاع التصدير فيها الى الحد الذي اصبح فيها هذا القطاع من اكثر اجزاء الاقتصاد القومي تقدماً وعزلة عن باقي القطاعات الاخرى اما الدخل المتحقق منه او فائضه الاقتصادي فيتم ترحيله الى الخارج لشراء مدخلات الانتاج الزراعي المستوردة والجزء الاخر يذهب الى الطبقة الريعية المحلية التي تنفقه في شراء السلع الاستهلاكية لذا فان دور قطاع التصدير في تحقيق النمو الزراعي ضئيل جدا بفعل العوامل المذكورة آنفا فضلا عن ضعف ارتباطه مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني (Modechal, ، ١٩٧٩) اما الاستيرادات الزراعية فيتمثل دورها في توفير جزء كبير من المدخلات الانتاجية والاحتياجات الوسيطة اللازمة لتحقيق النمو الزراعي وفي هذا الشأن أكد Haberler عام ١٩٥٩ على ان الاستيرادات الزراعية تسهم في استقدام موارد لاغنى عنها في النمو الزراعي وهي احسن وسيلة لنقل المعارف والافكار الفنية وواسطة لنقل رؤوس الاموال بشكل تحويلات مالية فضلا عن كونها افضل سياسة في مواجهة حالات احتكار المدخلات الزراعية في البلدان النامية، ويبرز دورها ايضا في توفير امدادات غذائية افضل وارخص سعرا وفي تحسين حالة الامن الغذائي وتزيد من استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستثمارات الزراعية وذلك يسهم في تحقيق النمو الزراعي، وثمة اراء اخرى تشير الى ان الاستيرادات الزراعية هي قيدا من قيود النمو الزراعي بسبب اعتماد السلع الانتاجية المستوردة على برامج وطرائق انتاجية غالبا ماتكون متقدمة تقنياً وذلك يتطلب تزايد الاعتماد على الخبرات الاجنبية في توظيف وتوطين السلع المذكورة في ارياف البلدان النامية فضلا عن كونها احد وسائل تسرب الدخل من البلدان النامية الى الخارج (Shone،١٩٧٢) ومع هذا التباين في الرؤى والتحليلات والتفسيرات المقترحة في هذا الشأن ارتأينا تسليط الضوء على اهم الدراسات التي تناولت الموضوع المشار اليه وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاستناد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث وهي :

في عام (١٩٩٦) اوضح Person بان تجارة المنتجات الزراعية في البلدان النامية لم تسهم بدورا مهما في تحقيق نموها الزراعي لان الطلب على المنتجات الزراعية والاولية التي تصدرها البلدان النامية يتجه نحو الانخفاض بفعل التطور الحاصل في الدول الصناعية التي تستخدم كميات قليلة من المواد الاولية لانتاج وحدة واحدة

من المنتجات النهائية فضلا عن اجراءات الحماية التي تطبقها الدول الصناعية لحماية منتجاتها الزراعية من منافسة منتجات البلدان النامية ، واوضح ايضا بان انعزال القطاع التصديري عن قطاعات الاقتصاد الوطني في البلدان النامية وتدهور معدلات التبادل التجاري الزراعي فيها والاثارغير الايجابية في رفع معدلات نمو انتاجها الزراعي بشكل خاص ونموها الاقتصادي بشكل عام ، وفي دراسة بسيوني ١٩٩٩ التي اوضح فيها بان الصادرات الزراعية المصرية تواجه عجزاً تجارياً بفعل تزايد معدلات الاستهلاك المحلي وقصور الانتاج الزراعي الى الحد الذي اصبحت فيه الواردات الزراعية متفوقة على الصادرات التي اقتصرت على تصريف الفوائض فضلا عن عدم وجود انتاج زراعي مخصص للتصدير الا في نطاق محدود وقد بين الباحث بان متوسط قيم الاستيرادات الزراعية قد بلغت ٢,١ مليار جنيه خلال المدة ١٩٨١- ١٩٨٥ وبلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري بنحو ١,٦ مليار جنيه وتزايدت قيم الاستيرادات الزراعية الى ان وصلت الى ١٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧، وبلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي ١٠,٨ مليار جنيه والذي وصفه الباحث بانه رقم كبير يشكل عبء ثقيل على الاقتصاد المصري وتطرق الباحث ايضا الى أهم العقبات التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية منها عدم مقدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية وارتفاع مبالغ الرسوم والضرائب الكمركية المفروضة عليها وارتفاع تكاليف الانتاج الذي ترتب عليه ارتفاع اسعار السلع الزراعية المعدة للتصدير وقلة وسائط النقل الحديثة للسلع الزراعية الى الاسواق الاجنبية وارتفاع اسعارها وعدم مطابقة نوعيات السلع الزراعية المصرية مع المواصفات القياسية والجودة التي يطلبها المستهلك في الخارج. (بسيوني، ١٩٩٩) وأوضحت الدراسة التي أعدها قسم التحقيقات الصحفية في المجلة الزراعية في مصر عام ٢٠٠٠ عن الصادرات الزراعية المصرية في ظل متغيرات العولمة بان القطاع الزراعي المصري في ظل متغيرات العولمة الاقتصادية قد تحول الى قطاع خاص يقود قوى السوق المتلاحقة الذي انعكس اثره ايجابياً على المزارعين في مصر اذ ازدادت دخولهم وبنسبة ٢٥% وشهدت قيم انتاجهم الزراعي تحسناً في اغلب انواع المحاصيل التي شهدت نموا بلغ نحو ٣,٤% سنويا ومن المتوقع ان يزداد الى ٤,١% سنويا وتطرق الباحث الى موضوع تنمية الصادرات الزراعية واعتبرهُ من المواضيع المهمة التي تواجه صناع السياسة الزراعية في مصر وهو ذات ارتباط وثيق بالمتغيرات الدولية في الوقت الحاضر واوضح الباحث ايضا بان صادرات مصر من المحاصيل التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها مثل القطن والرز والنباتات الطبية والعطرية وبعض انواع الفواكه والخضر قد شهدت زيادة بمقدار ٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وقد تحقق هذا الرقم من خلال الشراكة المصرية والاوربية والشراكة المصرية الامريكية والكوميسا الافريقية ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأت اعمالها عام ١٩٩٨ والتي تم بموجبها خفض التعريفات الكمركية بنسبة ١٠% سنويا بهدف تشجيع التصدير الزراعي في مصر. وقد انعكس تاثير ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي والزراعي فيها، اما عن العقبات التي تواجه نمو الصادرات الزراعية فقد حددتها الدراسة بنوعين :عقبات داخلية مثل الاجراءات الادارية التي تواجه الاستثمارات الزراعية وعدم المقدرة على حل المشاكل الخاصة بشركات التصدير والتمويل والتسويق وارتفاع تكاليف التصدير وعدم وجود حوافز للمصدرين وقلة مواقع حفظ المنتجات المخصصة للتصدير فضلا عن ارتفاع نسبة الفاقد منها، اما عن العقبات الخارجية فقد تحددت بمنافسة المنتجات الاجنبية المناظرة واقامة التكتلات الاقليمية كالاتحاد الاوربي وتكتل النافتا وتجمع ايبك ورابطة الاسيان والكوميسا وعدم معرفة أذواق المستهلكين في الدول المستوردة وقلة المنافذ التسويقية على مدار شهور السنة فضلا عن قلة المعلومات اللازمة عن حاجة الاسواق الخارجية لمبيعات القطاع الزراعي المحلي والذي يمكن ان يتلائم مع عمليات الانتاج المحلي لتتناسب مع عمليات التصدير. (مجهول ، ٢٠٠٠) وبينت دراسة جويلي عام (٢٠٠١) ان الاقطار العربية مستوردة للحبوب وبلغت قيمة استيراداتها بنحو (٢١) مليون دولار في مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي في حين بلغت قيمة صادرات من المنتجات الزراعية (٤) مليون دولار لنفس المدة ، وفي هذا الشان اوضح الباحث ان الاقطار العربية تعتمد على استيراد غذائها وهذا الامر يؤثرفي خطورتة على الاقطار العربية بسبب ارتفاع نسبة انكشافها الاقتصادي الزراعي الى العالم الخارجي . وفي دراسة غزال عام ٢٠٠٣ عن اثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة اوضح فيها بان التجارة الخارجية الزراعية في البلدان النامية احد الركائز الاساسية في نموها الزراعي ورافداً حيوياً في توريد النقد الاجنبي ولها دور كبير في تحقيق حالة التناسب والتوازن بين النشاط الانتاجي والاستيرادي عن طريق توفير موارد النقد الاجنبي اللازمة لتمويل عمليات النمو الزراعي بالسلع الراسمالية والوسيطة والمواد الاولية من السوق الاجنبية لتشغيل طاقاتها الانتاجية القائمة فضلا عن بناء طاقات انتاجية جديدة تسهم في تحقيق التوسع في القدرات الانتاجية للمجتمع والتي لايمكن تأمينها الا عن طريق قناة التجارة الخارجية ولها دور كبير في تحقيق التوازن والتناسق بين النشاط الانتاجي والتصديري عن طريق تصريف الانتاج الفائض عن حاجة البلد، وأشار ايضا الى ان اداء التجارة الخارجية الزراعية وفاعليتها في تحقيق النمو او التنمية الزراعية يرتبط بمتغيرات ضرورية لتفعيل عوائد الصادرات في النمو الزراعي أي اذا كان المعدل المرتفع من الصادرات يحدث اثارا ايجابية في النمو الزراعي من خلال مضاعف الصادرات في البلدان

المتقدمة فان هذا النمط من التاثير في البلدان النامية يقتضي قدرا مناسبا من التكامل الاقتصادي الداخلي بينهما حتى لاترتفع نسبة التسربات من عوائد الصادرات من جراء تزايد الميل الحدي للاستيراد لاسيما اذا كان نمط الاستيراد يتضمن سلعا استهلاكية . (غزال، ٢٠٠٣) . و بينت دراسة التوني (٢٠٠٤) بان الاقطار العربية المصدرة للمنتجات الزراعية سوف تستفيد في الامد الطويل من سياسة منظمة التجارة العالمية التي تعمل على تحسين الوضع التنافسي للمنتجات الزراعية للبلدان النامية من اجل نفاذها الى الاسواق العالمية فضلا عن تنمية صادراتها وذلك يسهم في تحقيق استقرار كبير في الاسعار الزراعية العالمية وفي رفع كفاءة اداء الاستثمار الزراعي فضلا عن معالجة العديد من المشكلات التي تعاني منها القطاعات الزراعية النامية وبذلك يتحقق في البلدان النامية قدرا معينا من الامن الغذائي الناتج عن تحسين كفاءة اداء قطاعاتها الزراعية ولاسيما في المجالات العلمية والتقنية ووسائل الانتاج . ان الدور المهم الذي اسهمت بة تجارة المنتجات الزراعية في عدد من المناطق الاسيوية الى دول اوربا و الولايات المتحدة والتي ادت الى توسيع عملياتها التجارية وذلك عكس اثره في رفع معدلات نمو انتاجها الزراعي فضلا عن تحسين اوضاع موازين مدفوعاتها خلال المدة التي ازدادت فيها تجارتها الزراعية الى الدول المذكورة وصدرت دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ٢٠٠٦ عن اتجاهات الزراعة والتجارة العربية اوضحت فيها بان التجارة الخارجية الزراعية العربية احد القضايا الرئيسة والمهمة في اطار الاهتمام الاقتصادي والسياسي العربي اذ تعد الصادرات الزراعية احد المفردات المهمة في مكونات الدخل القومي العربي لانها مصدرا رئيسا من مصادر حصيلتها من العملات الاجنبية وتمويل متطلبات تنميتها الاقتصادية في حين تعد الواردات الزراعية مصدرا من مصادر توفير جزء كبير من احتياجاتها الغذائية والضرورية والمدخلات الزراعية ومن كل ماورد انفا تسعى الاقطار العربية الى تنمية صادراتها الزراعية وتحد من استيراداتها وذلك هو محورا اساسيا من محاور سياستها الاقتصادية الزراعية، وفي اطار الرؤيا العامة لهذه الاهداف بدأ الاهتمام العربي بتنمية التجارة الخارجية الزراعية لما لها من دور بالغ الاهمية في رفع معدلات نموها الزراعي والاقتصادي في حين اثبتت الوقائع العملية لدور التجارة الخارجية في النمو الزراعي بانها لم تكن في مستوى الطموح العربي، فقيمة الواردات الزراعية ازداد متوسطها السنوي بنحو ٣٠% في حين حققت الصادرات الزراعية العربية نموا بلغ نحو ١٥% ، ونظرا للارتفاع النسبي في قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات فقد طغت الاتجاهات غير المؤاتية لقيمة الواردات على ماتحقق من بعض التطورات الايجابية في قيمة الصادرات وكانت نتيجة الميزان التجاري الزراعي غير متفقة مع طموحات صناع السياسة الزراعية العربية. (مجهول ، ٢٠٠٦) وفي دراسة الحرازي عام ٢٠٠٧ عن التجارة الخارجية في اليمن اوضح فيها بان التجارة الخارجية الزراعية احد المؤشرات المهمة التي تعبر عن مقدرة المجتمع على انتاج السلع الغذائية والستراتيجية مثل القمح والسكر والرز وتعبر الصادرات الزراعية في أي مجتمع عن مقدرته على انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة وامكانية تصديرها بعد سد حاجة الطلب المحلي منها وان توسعها يؤدي الى تزايد العوائد المباشرة التي تعزز النمو الزراعي والمقدرة على استيراد السلع الراسمالية والمدخلات التي تعد ذات اهمية خاصة في تحقيق النمو الزراعي فضلا عن دور الصادرات في توسيع نطاق الاستثمارات المحلية والاجنبية في الزراعات ذات الافق التصديري وتعمل على منحها المقدرة على المنافسة مع نظيرتها الاجنبية وذلك يؤدي الى ادخال تحسينات نوعية في السلع المصدرة اما عن الاثر غير المباشر الذي تحققه الصادرات الزراعية فيتمثل في تطوير الكفاءة الانتاجية للوحدات الزراعية تقنيا الى الحد الذي تتمكن معه الصادرات من المنافسة في الاسواق الاجنبية وتيح للدولة امكانية الاستفادة من عوائدها لتطوير استثماراتها الزراعية ورفع مستواها التقني. اما الواردات الزراعية فهي تعني تواضع الامكانات الانتاجية المحلية او عدم توفر الموارد الانتاجية اللازمة لانتاج السلع الزراعية المستوردة بالقدر الكافي الذي يتوافق مع احتياجات السكان منها وان الزيادة المستمرة في كمية الواردات الزراعية تعني استمرار اعتماد المجتمع على العالم الخارجي وذلك يجعل الاقتصاد المعني اكثر عرضة للازمات والتقلبات التي تواجه الاقتصادات العالمية. (الحرازي، ٢٠٠٧)

مواد البحث وطرائقه

اعتمد البحث في منهجه على الاسلوب النظري الذي يستند الى الدراسات السابقة التي درست الموضوع نفسه فضلا عن اعتماد الاسلوب الكمي الذي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة وقد اختيرت عدد من الاقطار العربية لتكون عينة للبحث وهي (الاردن ، مصر ، العراق ، سوريا ، تونس) ، اذ تعد اساليب الاقتصاد القياسي اداة رئيسة تعطي النظرية الاقتصادية المظهر التطبيقي الذي يساعد في تقييم مكوناتها واختبار فرضياته والتاكد من صحتها على نحو يقربها من الواقع لتكون اكثر منطقية وقبولاً في تقييم سلوك الوحدات الاقتصادية ومن اجل اثبات فرضية البحث تم استخدام عدد من النماذج القياسية القادرة على تاكيد هذه الفرضية وبصورة تعكس الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية موضوعة البحث أي تصوير العلاقة الرابطة بين نمو الناتج الزراعي وقيم الصادرات والاستيرادات

الزراعية والمستنبطة من منطق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في هذا الشأن ولمعالجة النموذج الاقتصادي قياسيا جرى تحديد المتغيرات الكلية الداخلة فيه بوصفها خطوة اولى من خطوات توصيف الانموذج ثم صياغة العلاقة التي تربط بين المتغيرات كخطوة ثانية (Koutsoyiannis،١٩٧٧) وفي موضوع دراستنا المتعلق بقياس وتحليل اثر التجارة الخارجية الزراعية في النمو الزراعي في بلدان نامية مختارة اختيرت المتغيرات الاتية بوصفها اكثر المتغيرات تاثيرا في النموذج المعتمد في تقدير الظاهرة قيد الدرس وكالآتي:

اولا : المتغير المعتمد. لقد تم الاعتماد على معدل نمو الناتج الزراعي في دول العينة بوصفه المتغير المعتمد في النماذج القياسية

ثانيا : المتغيرات المستقلة. لقد تم الاعتماد على متغيري التجارة الخارجية الزراعية (الصادرات والاستيرادات الزراعية) (الف دولار) بوصفها المتغيرات المستقلة التي تؤثر في نمو الناتج الزراعي في دول عينة الدراسة .

لذا فان الشكل الرياضي للأنموذج هو $Y=f(X_1,X_2)$ ويمكن صياغة العلاقة الموضحة انفا بصيغة أنموذج قياسي ياخذ الشكل الاتي :

$$Yi=B0+B_1X_1+B_2X_2+ui$$

X1: يشير الى الصادرات الزراعية ، X2 : يشير الى الاستيرادات الزراعية

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها احد وعشرون عاما ١٩٩٠-٢٠١٠ وقد جمعت المتغيرات المذكورة انفا ولمدة البحث بالدولار ، ولاغراض التقدير والتحليل ثم تطبيق أنموذج قياسي بثلاث صيغ هي (اللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية والخطية) وقد استخدم اسلوب الانحدار الخطي المتعدد وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLs كونها تعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة واختيرت افضل الصيغ goodness of fit التي اجتازت الاختبارات الاحصائية (R^2-t-F) والقياسية (D-w,klein) وبمستوى معنوية ٥% وقد اعتمدنا في كتابة هذا الجزء من البحث على حالة الربط بين الاسلوب النظري والمنهج الكمي في قياس وتحليل اثر التجارة الخارجية الزراعية في النمو الزراعي في ضوء مفاهيم النظرية الاقتصادية ونظريات التجارة الخارجية وباستخدام الاسلوب الاحصائي ونظرية الاقتصاد القياسي في القياس والتحليل .

النتائج والمناقشة

يمكن توضيح نتائج التحليل الكمي لاثر الصادرات والاستيرادات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في دول العينة وخلال مدة البحث وكالاتي :-

تشير نتائج الجدول(١) الى معنوية متغير قيم (الصادرات الزراعية X_1) وبعلاقة غير ايجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من الاردن وسوريا وتونس وقد بلغت مرونة المتغير المذكورفي الاردن ٠,٩٩٧وحدة والتي تعني ان زيادة صادراتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي الى خفض معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠,٩٩٧% وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في سوريا بـ ٠,٤٣٠وحدة وهذه تعني ان زيادة الصادرات الزراعية بنسبة ١% تؤدي الى خفض معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠,٤٣٠% وحدة وفي تونس ١,٥٧٢وحدة وهذه تعني ان زيادة صادراتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي الى خفض معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ١,٥٧٢% وحدة والاشارة السالبة لمعلمة المتغير المذكور تعني ان للصادرات الزراعية في الدول المذكورة اثارا معاكسة في نموها الزراعي وهي بذلك خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية وذلك يجد تفسيره في عدم استقرار عوائد الصادرات الزراعية وضعف ارتباط قطاع التصدير الزراعي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك حال دون امكانية توظيف عوائد الصادرات في مجالات زراعية منتجة (النجفي ،١٩٨٨) ، وتشير نتائج الجدول ١ ايضا الى معنوية متغير قيم (الاستيرادات الزراعية X_2)

الجدول (١): نتائج التحليل الكمي لاثر الصادرات والاستيرادات الزراعية في النمو الزراعي في دول العينة خلال المدة ١٩٩٠- ٢٠١٠

انواع الدوال المقدرة	X_2	X_1	Y	الدول
لوغارتمية مزدوجة	٠,١٤٨١	-٠,٠٠٣٣	Bi	العراق $\bar{R}^2$ = ٠, ٤٦
	(٣,٥٨)	-(٠,٠٤)	t*	F=٩,٧٦ D-W=١,٧٤٧
خطية	٠,٠٠٠١٦	-٠,١٥٢	Bi	مصر $\bar{R}^2$ = ٢٥,٥
	-(١,٥٥)	-(٠,٨٩)	t*	F=٢,٢٢ D-W=٠,٨٤
خطية	٠,٠٠٥١	-٠,٣٢٢	Bi	الاردن $\bar{R}^2$ =٦٣ ,٨

		t*	-(٤,٠٠)	-(٠,١٦)	F=١١,٤٨ D-W=٢,٠٢
شبه لوغارتمية	سوريا	Bi	-٠,٣١١	٠,١٢٥	$\bar{R}^2$ = ٠,٥١ F=٣,٦٥ D-W=١,٩
		t*	-(٢,٦٢)	-(٠,٤٢)	
خطية	تونس	Bi	-٠,٠٢٢	٠,٠٣٨	$\bar{R}^2$ =٠, ٤٨ F=٣,٤٤ D-W=١.٩٩
		t*	-(١,٧٥)	-(٠,٢٩)	

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لاثر الصادرات والاستيرادات الزراعية في نمو الناتج الزراعي في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٠

وبعلاقة طردية مع معدل نمو الناتج الزراعي في العراق وقد بلغت مرونة المتغير المذكور ٠,١٤٨وحدة وهذه القيمة تعني ان زيادة استيراداتها الزراعية بنسبة ١% تؤدي الى رفع معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة ٠,١٤٨% وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة المتغير المذكور تعني العلاقة الطردية بين قيم الاستيرادات الزراعية ومعدل نمو ناتجها الزراعي وهي بذلك متفقة ومفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار ان الاستيرادات الزراعية احد الوسائل المهمة في استقدام المدخلات الانتاجية عالية الغلة والمكائن والمعدات الانتاجية الضرورية التي تسهم في رفع معدل نمو ناتجها الزراعي، ولم تظهر معنوية متغير قيم الاستيرادات الزراعية في بقية دول العينة ويعزى سبب ذلك في كون قيم الاستيرادات الزراعية فيها منخفضة الى الحد الذي لم يظهر تاثيرها المعنوي في معدل نمو ناتجها الزراعي(الحرازي ، ٢٠٠٧) .

مما سبق نستنتج :-

١ - ان للتجارة الخارجية اثارا متباينة في الوضع الاقتصادي الزراعي للبلدان النامية فهي تؤثر في تطور الدخل القومي وفي تمويل الاستيرادات فضلا عن اثرها في تحقيق النمو المتوازن وتراكم رأس المال .

٢ - ان للصادرات الزراعية دور كبير في خفض معدل نمو الاستثمارات الزراعية ، في دول العينة ذات تأثير سلبي حيث اصبحت من غير توجيه هذه العوائد نحو مجالات زراعية منتجة ، الامر الذي جعل اشارة هذا المتغير سالبة .

٣ - ان زيادة الاستيرادات للعراق تعني زيادة الحاجة الى السلع المستوردة من جهة وانخفاض الانتاج من جهة اخرى ، حيث انها تعد احد الوسائل التي تستنزف الدخل الزراعي فيه .

٤ - تخلف وسائل الانتاج وانخفاض الانتاجية الزراعية ادى الى عدم قدرته على توفير السلع الزراعية بذلك كان للتجارة الخارجية (واردات ، صادرات) دورا كبير في توفير السلع من خلال الاعتماد على المصادر الخارجية لسد حاجة السوق من السلع الزراعية .

وعليه نوصي بالاتي :-

١ - تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تسهيل الاجراءات المتبعة وتبسيطها في منح الرخص والتصاريح لتشجيع الاستثمار الزراعي وتحقيق تطور الانتاج الزراعي في العراق .

٢ - تبني سياسة سعرية مجزية لمنتجي السلع الزراعية (الغذائية ، النقدية) من خلال ربط المنتجات الزراعية في البلدان النامية في الاسعار العالمية حيث يتمكن المنتجين الزراعيين من المنافسة في الاسواق العالمية

٣ - تنمية المشار يع الزراعية الانتاجية وتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستوى الاستفادة من التقانات الحديثة للانتاج الزراعي .

٤ - الحد من الاستيرادات الزراعية وتشجيع زيادة السلع المعوضة عن السلع المستوردة وزيادة الصادرات والاهتمام بسلعها وتحقيق المنافسة في الاسواق الخارجية وتطويرها كما ونوعا مما يرفع في معدل التبادل التجاري للسلع المصدرة .

AFTER AGRICULTURAL EXPORTS AND IMPORTS IN AGRICLTURAL OUTPUT GROWTH IN SELECTED ARAB COUNTRIES FOR THE PERIOD 1990 -2010

Ramya Amer Khalil
Department of Agricultural Economics / Faculty of Agriculture and Forestry University of Mosul – Iraq
ramiaalalaf@yahoo.com

ABSTRACT

The imports and exports of agricultural economic activities important in many Arab countries, including Iraq and knead through the role parents play in providing agricultural commodities and Algdaúah fill the shortfall in agricultural products and to meet the increase in demand for this topic products bridge the gap between supply and demand due to increasing population and rising the standard of living of citizens as well as provide the raw materials of agricultural necessary in the process of agricultural production of Dan increase agricultural exports leads to an increase in foreign exchange which Tsthdamha developing countries in the Implementation of development programs Ed is the research problem in enrollment parents face this topic countries including Iraq and my father is in the low ability to increase and diversify production and exports of agricultural research aims to assess and analyze the impact of exports and imports of agricultural growth of agricultural output and their different impacts on the performance of the economies of developing countries (Iraq) In order to prove the hypothesis study the effect that the imports of agricultural exports different impacts in agricultural growth in the Iraq was to follow the style of quantitative analysis using Laws mathematical and statistical and standard building Alnmodj Economic stainless analysis has been shown from the results of the analysis, said agricultural exports have a positive effect on the growth of agricultural output valuable in gorden , Syria and tunisyia imports a negative impact on agricultural output growth in Iraq. .

المصادر

بسيوني، محمود (١٩٩٩)، التصدير قضية حياة ومستقبل الانتاج الزراعي المخصص والمستهدف للتصدير هو الطريق، المجلة الزراعية، العدد ٤٨٥، القاهرة ، ٣١-٣٣.

جولي ، احمد (٢٠٠١) ، التجارة الزراعية العربية للتنمية البينية ، المجلة العربية الزراعية ، ٢٤-٥٠ .

الحرازي، شبير عبد الله (٢٠٠٧). دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية اليمنية مع اشارة الى التجارة الزراعية بصفة خاصة، مجلة افاق اقتصادية، دولة الامارات العربية ، ٢٨ (١١١) ، ٢٠-٢٢ .

غزال، قيس ناظم (٢٠٠٣). اثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل, ١٥-١٩.

القريشي، محمد صالح تركي وفواز جار الله الدليمي (١٩٩٠). مقدمة في الاقتصاد الدولي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل, ١١-٢١.

مجهول (١٩٩٠) ، حالة الاغذية والزراعة ، استعراض الحالة في العالم والاقاليم والتكيف الهيكلي والزراعة ، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة روما ، ٣٧-٤٠.

مجهول (١٩٩٧) ، حالة الاغذية والزراعة ، استعراض الحالة في العالم والاقاليم والتكيف الهيكلي والزراعة ، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة روما ، ٢٢-٢٥.

مجهول (٢٠٠٥) ، حالة الاغذية والزراعة ، استعراض الوضع الراهن للقطاع الزراعي ، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة روما ،١١-١٧.

مجهول (٢٠٠٠). الصادرات الزراعية في ظل اقتصاديات العولمة ، قسم التحقيقات الصحفية ، العدد (٥٠١)، مصر, ٧٧ .

مجهول (٢٠٠١) ، حالة الاغذية والزراعة ، التأثيرات الاقتصادية للافات النباتية والامراض الحيوانية العابرة للحدود ، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة روما ، ٢١-٣٣ .

مجهول (٢٠٠٦)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، دراسة اتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية : عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، جمهورية السودان، الخرطوم , ٤٣-٥٤.

النجفي، سالم توفيق ومحمد صالح تركي القريشي (١٩٨٨). مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل, ٨٣.

Anonoymons (1980-2008). Year book of National Accounts Statistics, Individual Country Data, United Nations ,New York,25-33.

Anonoymons (1985- 2009) . FAO, Trade Year Book , United Nations, Rome,23.

Anonoymons (2008). International Financial Statistics, Year Book, International Monetary Fund Vol. II, Washington –DC , 7-13.

Chenery. H.B and A.Strout (1966), Foreign assistance and economic development, The American Economic Review, Vol (LVI), (4), :Part 1, 16.

Koutsoyiannis, A. (1977). Theory Of Econometrics, Second Edition, Macmillan Press, London. 44-46.

Kreinin, E.Modechal (1979).International Economics, A policy Approach, Third Edition, Harcourt Brace Jovanovich Inc., USA ,14.

Shone R. (1972). The Pure Theory Of International Trade, Macmillan Press, Ltd., London,12-15.